- **الاخبار – الثلاثاء 08.08.2017**
  - الشياطين تكمن في المراسيم البترولية: عودة مقنَّعة لنظام الامتيازات القديمة

التفاصيل:

الشياطين تكمن في المراسيم البترولية: عودة مقنَّعة لنظام الامتيازات القديمة
ما حصل ينقل حقوق ملكية كل ما يكتشف من البترول والغاز من الدولة إلى الشركات العاملة مشروع قانون «الأحكام الضريبية المتعلقة بالأنشطة البترولية»، المطروح على جدول أعمال مجلس النواب، هو آخر حلقة تشريعية مطلوبة من أجل إنجاز دورة التراخيص الأولى وتلزيم الشركات المتقدمة قبل نهاية العام الحالي 2017، بحسب الإعلان الحكومي، وهو أيضاً بمثابة الفرصة الأخيرة كي يستعيد مجلس النواب دوره التشريعي والرقابي وصلاحياته التي صادرها موظفون في وزارة الطاقة ومستشارون مجهولو الهوية... في ما يأتي مذكرة أعدّها المركز اللبناني للطاقة والابتكار، ووزعها على النواب، تشرح الممارسات الخاطئة والمشبوهة والمخاطر الكامنة وراء طرد الدولة برمتها من صناعة البترول والغاز وتجريدها من دورها المحوري في هذا القطاع وفتح الطريق لعشرات الشركات الخاصة لتحل محلها، بما فيها شركات صورية لبنانية وأخرى مشبوهة وملاحقة قضائياً في عدد من البلدان المجاورة.

بانتظار مناقشة مشروع «قانون الأحكام الضريبية المتعلقة بالأنشطة البترولية»، أصبحت أنظار اللبنانيين تتركز بالدرجة الأولى على المجلس النيابي لمعرفة مصير المحاولات المبذولة لتوقيع عقود استكشاف وإنتاج، وبأسرع وقت ممكن، مع شركات أجنبية. ويعود اهتمام المواطنين الخاص بهذا الموضوع إلى سببين رئيسيين.
أولهما هو أن القانون المذكور، الذي يدور الحديث عنه منذ ما لا يقل عن أربع سنوات، هو آخر حلقة تشريعية لازمة لاستكمال التدابير المطلوبة لدورة التراخيص الأولى. أما السبب الثاني، وربما الأهم، هو أن مناقشة مشروع القانون الضريبي ستكون أول فرصة تعطى لممثلي الشعب اللبناني لإبداء رأيهم حول مسيرة البترول والغاز، وذلك منذ صدور «قانون الموارد البترولية في المياه البحرية» رقم 132/2010، الذي كان ولا يزال حتى الآن النص التشريعي الوحيد الذي وضعته السلطة التشريعية المختصة حول هذا القطاع.

الشياطين تكمن في المراسيم
خلال السنوات العشر الماضية، تناست وزارة الطاقة وهيئة إدارة قطاع البترول كلياً وجود سلطة تشريعية في البلاد. وبادرت، بالتعاون مع مستشارين أجانب مجهولي الهوية، إلى صياغة عشرات «المراسيم التطبيقية»، بما فيها المرسومان الشهيران اللذان امتنعت حكومة الرئيس تمام سلام عن إقرارهما طوال مدة قاربت الثلاث سنوات، وذلك ليس طبعاً نتيجة للإهمال أو لأن الحكومة السابقة كانت أقل «وطنية» من غيرها، بل بسبب تباطؤ وممانعة هيئة البترول في قبول التعديلات التي طالبت بها اللجنة الوزارية المختصة آنذاك، لتصحيح الانحرافات وسدّ بعض الثغرات في

مشروعي المرسومين العالقين.
وقد استمر هذا الوضع إلى أن تمّت، حسب وسائل الإعلام، « تفاهمات» أدت إلى تأليف حكومة جديدة سارعت كما هو معروف إلى إقرار المرسومين المذكورين، وذلك خلال أول جلسة عقدتها في 4 كانون الثاني 2017. هذان المرسومان يتعلقان بدفتر الشروط وتقسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى عشر بلوكات، من جهة، وبنموذج اتفاقيات الاستكشاف والإنتاج المقترح عقدها مع الشركات الأجنبية (Exploration and Production Agreement - EPA)، من جهة ثانية.

لا يرى البعض حتى الآن مبرراً لوجود شركة نفط وطنية
اللافت أن مشاريع المراسيم كافة التي وضعت، والمفترض فيها أن تكون مجرّد مراسيم «تطبيقية» للقانون 132/2010، خاصة نموذج الاتفاقياتEPA ، تتضمن كل التفاصيل القانونية، والمالية، والاقتصادية، والفنية، والإدارية، والبيئية، الخ... الخاصة بالأنشطة البترولية. وذلك بحجة أن القانون البترولي قد اقتصر على المبادئ ولم يوضح «التفاصيل». وبما أن الشيطان كما يقال يختبئ في التفاصيل، فالواقع هو أن كل شياطين التشريع البترولي اللبناني قد أصبحت تختبئ في ثنايا المراسيم التي تولى مسؤوليتها بعض موظفي وزارة الطاقة ومستشاروهم، دون العودة إلى السلطة التشريعية المختصة.
إلّا أن الأهم والأخطر من ذلك، أن المرسوم الخاص بنموذج الاتفاقيات EPA قد ضرب عرض الحائط ببعض المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون البترولي 132/2010، وفي طليعتها المادة 4 التي نصت على: «تعود ملكية الموارد البترولية والحق بإدارتها حصراً للدولة»، أو ما تنص عليه المادة 6 تحت عنوان «مشاركة الدولة» على أن: «تحتفظ الدولة بحق القيام أو المشاركة في الأنشطة البترولية». وهذه كلها مبادئ أساسية يقوم عليها نظام الاستثمار الأكثر رواجاً في العالم والمعروف بنظام تقاسم الإنتاج .(Production Sharing Agreement - PSA) وقد كان من الطبيعي أن يتبنى المشرع اللبناني نظام الاستثمار هذا في القانون 132/2010، لأنه يتماشى تماماً مع وضع لبنان، شأنه في ذلك شأن كل الدول النامية التي تودّ التعاون مع شركات عالمية تملك الخبرات والرساميل اللازمة لاستثمار ثرواتها، ولكن في إطار علاقة تعاقدية تضمن لها صيانة سيادتها الوطنية، وحقوق ملكية البترول/الغاز المكتشف، والمشاركة الفعلية في استثمار هذه الثروات، عبر شركة نفط وطنية، وبشكل يؤمن تدريب الكوادر الوطنية والرقابة الفعلية، من الداخل، على الأنشطة البترولية، علاوة على عمليات وحسابات الشركات العاملة.

التنكر للقانون البترولي
إلا أن الأمور انقلبت رأساً على عقب منذ عام 2012، عندما جاءت المراسيم المفترض أن تكون «تطبيقية»، خاصة مرسوم EPA رقم 43، لتهدم ما بناه القانون 132/2010. وقد تكرس هذا التنكر لمبادئ القانون الأساسية، عبر المادة 5 من مرسوم EPA التي تنص حرفياً على أنه «لن يكون للدولة مشاركة في دورة التراخيص الأولى»!... وهذا يعني تلقائياً استحالة العمل بنظام تقاسم الإنتاج الذي نص عليه القانون، واستحالة ممارسة الدولة لمسؤولياتها وصلاحياتها في هذا القطاع الحيوي. كما يعني عملياً الاستعاضة عن هذا النظام بنظام آخر يختلف عنه كلياً، ألا وهو ما سمي نظام تقاسم الأرباح، الذي يشكل في الواقع عودة مقنّعة لنظام الامتيازات القديمة التي تم تأميمها في المكسيك عام 1938، ثم في إيران عام 1951، وبعدها في كل الدول العربية وغيرها من الدول النامية في مطلع السبعينيات من القرن الماضي. كما يعني انتقال حقوق ملكية كل ما يكتشف من البترول والغاز من الدولة إلى الشركات العاملة، وحلول هذه الشركات محل شركة وطنية لا بدّ منها.
هكذا، قرر بعض موظفي وزارة الطاقة خطف صلاحيات المجلس النيابي التشريعية، وطردوا، بكل بساطة، الدولة برمتها من صناعة البترول والغاز وجرّدوها من دورها المحوري في هذا القطاع، مما فتح الطريق لعشرات الشركات الخاصة لتحل محلها، بما فيها شركات صورية لبنانية تم تأسيسها على جناح السرعة ببضعة آلاف من الدولارات، من نوع «ابيكس غاز» في هونغ كونغ و»بتروليب»

في بيروت، وأخرى شركات مشبوهة وملاحقة قضائياً في عدد من البلدان المجاورة، بالإضافة إلى شركات بعضها كبرى، وأخرى ذات الحجم المتوسط أو الصغير تم تأهيلها كشركات «غير مشغلة»، أي غير قادرة على القيام بما هو مطلوب، وهو الحفر وإنتاج البترول والغاز من مكامن تقع مئات الأمتار تحت قعر البحر، وتحت مياه قد يتجاوز عمقها الألفي متر.
وفي حين تم إقصاء الدولة واستمرت الممانعة في إنشاء شركة نفط وطنية، تم «تأهيل» أكثر من 50 شركة يسمح لها بالحصول على حقوق استكشاف وإنتاج. وذلك، كما تنص المادة 6 من دفتر الشروط، «في إطار «شراكة تجارية غير مندمجة» مؤلفة من «شركة عاملة (Operator) «بحصة لا تقلّ عن 35%، وشركتين «غير عاملتين (Non-operators) «على الأقل تكون حصة كل منهما 10% كحد أدنى. ما يعني بتعبير آخر أنه يحق لأيّ شركة في العالم تنال رضى هيئة البترول الدخول على خط استكشاف وإنتاج البترول والغاز في لبنان، حتى وإن لم يكن لها أي خبرة في ذلك، باستثناء شركة نفط وطنية لا يرى البعض حتى الآن مبرراً لوجودها!

الانحرافات والتجاوزات الفريدة
هذا كله على الرغم من أن القانون البترولي لا يستدعي كل هذه البهلونيات، نظراً إلى أن كل ما يتطلبه نظام تقاسم الإنتاج الذي نصّ عليه هو التعاقد مع واحدة أو أكثر من حوالى 12 شركة عالمية كبرى لديها الخبرة والقدرات الفنية والمالية اللازمة للقيام بدور»المشغل» القادر فعلاً على تولي مسؤوليات الحفر والإنتاج في المياه العميقة. وذلك بالمشاركة مع شركة نفط وطنية تمثل الدولة والمواطنين، في إطار شروط أصبح لها ضوابط متعارف عليها عالمياً. أما عشرات الشركات «غير المشغلة» الأخرى التي أنعمت عليها هيئة البترول بـ»التأهيل المسبق»، بما فيها طبعاً الشركات الصورية أو المشبوهة، فالواقع إنه لا حاجة إليها على الإطلاق، إلا اللهم، وفي أحسن الحالات، للقيام ببعض المهمات الثانوية، أو خاصة لتكون غطاء لجهات أخرى تكتسب عبرها حقوق الملكية لقسم من البترول/الغاز المكتشف يساوي حصتها في «الشراكة التجارية غير مندمجة».
هذا بالإضافة إلى المنافع الأخرى التي يمكن أن تجنيها من تربعها سعيدة في لجان إدارة الشركات العاملة، عن طريق العمولات وغيرها.. وهذا وضع لا مثيل له في أي من بلدان العالم الأكثر فساداً!
هذه الانحرافات والتجاوزات الفريدة من نوعها قد تمّت تحت غطاء السرية الكاملة، خاصة في ما يتعلق بنموذج EPA ودفتر شروط منح حقوق الاستكشاف والإنتاج. وطالما أن أهل مكة أدرى بشعابها، فإن أفضل تعبير عن هذا الواقع المذهل قد جاء على لسان النائب محمد قباني، رئيس لجنة الأشغال والنقل والطاقة والمياه، عندما قال تحت قبة البرلمان في آب 2016: «إن أسوأ ما في مسيرة النفط والغاز الحالية هو الغموض الذي يحيط بالمعلومات ومحاولة إحاطتها في إطار من السرية، حتى على المجلس النيابي. وهذا أمر معيب يجب أن نخجل منه وننقلب عليه. كما أنه يلقي ظلالاً من الشك على هذا الملف. لن نقبل باستمرار هذا الغموض وهذه السرية المريبة وسنقوم بكل ما يلزم للوصول إلى الشفافية في قطاع الموارد البترولية»، قبل أن يضيف: «إننا وحتى الآن لم نحصل على معلومات حول المرسومين الموجودين لدى مجلس الوزراء، وهذا أمر مستغرب ومرفوض من مجلس النواب، وهو سلطة الرقابة العليا في البلاد.«

النظام الضريبي الأسوأ في العالم
أما اليوم، وبعد أن جاءت مناقشة مشروع قانون الأحكام الضريبية المتعلقة بالأنشطة البترولية لتعطي للمجلس النيابي فرصة طال انتظارها لاستعادة ما سلب منه من صلاحيات الرقابة والتشريع في هذا القطاع، فمن البديهي أن يعقد اللبنانيون آمالهم على ممثليهم الشرعيين لتصحيح ما حصل من انحرافات. كما أنه من البديهي أن تمارس السلطة التشريعية صلاحياتها الرقابية لوضع كلّ مسؤول أمام مسؤولياته في معالجة قضية بحجم قضية البترول والغاز، وما لها من تداعيات على مستقبل اللبنانيين.
الانحرافات التي أدى إليها تجاهل المبادئ الجوهرية للقانون البترولي 132/2010 لا تقتصر على

شلّ الدولة وحرمانها من إمكانية المشاركة في الأنشطة البترولية ومراقبة عمليات وحسابات الشركات العاملة. لا بل إنه يتجاوز ذلك، على الصعيد المالي، إلى انخفاض كبير لا مبرر له في الحصة الكلية التي تعود للدولة (Government Take) من الأنشطة البترولية، كما يدل على ذلك تحليل مختلف مكونات هذه الحصة، والمذكورة سواء في مرسوم EPA رقم 43، أو في مشروع قانون الأحكام الضريبية المعروض على المجلس النيابي.
أولاً، من حيث المكونات المذكورة في المرسوم فإنها تمتاز كلها، دون أي استثناء، بمستويات أدنى، وأحياناً أدنى بكثير مما هو متعارف عليه ومطبّق في البلدان الأخرى، ألا وهي «رسوم المساحات» التي تكاد تكون رمزية، وإتاوة (Royalty) تتراوح بين 5 و12% على البترول، حسب مستويات الإنتاج، و4 % فقط لا غير على إنتاج الغاز، مقابل 12.5% في إسرائيل ومعظم البلدان الأخرى، وغيرها في معظم دول العالم الأخرى، وحتى 18.75% في بعض مناطق خليج المكسيك. كذلك الأمر بالنسبة إلى سقف استرداد النفقات (Cost stop) الذي يحدده المرسوم بـ65% سنوياً في حين أن هذا السقف لا يتجاوز 50% كمعدل عالمي. أخيراً لا يأتي المرسوم على الإطلاق على ذكر مختلف العلاوات (Bonus) المتعارف عليها والتي تدفعها الشركات عند توقيع الاتفاق، أو بعد التأكد من اكتشاف تجاري، أو عند بلوغ الإنتاج مستويات معينة.

خطف بعض موظفي وزارة الطاقة صلاحيات المجلس النيابي التشريعية
تضاف إلى العناصر أعلاه حصة من الأرباح حددها المرسوم EPA رقم 43 على مستوى لا يقل عن 30%، وأخيراً ضريبة على أرباح الشركات العاملة تبلغ 20%، وفق المشروع الضريبي الجديد. هذا مع الإشارة إلى أن حصة 30% للدولة من الأرباح قابلة للارتفاع، تزامناً مع تطور عامل «ر» أو «R» الناجم عن نسبة التدفقات النقدية المتراكمة إلى النفقات الرأسمالية المتراكمة. إلا أن واضعي المرسوم 43 قد أضافوا إلى حساب تحديد العامل هذا عناصر مزايدة غير مألوفة في البلدان الأخرى، نظراً إلى ما لمبدأ المزايدة من مخاطر أهمها:
(1أنها تتعارض مع الحاجة للشفافية والمنافسة بين الشركات المعنية.
(2تفتح الباب واسعاً للرشاوى والفساد خلال تفاهمات وراء الباب.
(3لأن تطور عناصر المزايدة مع الوقت تتحكم بها الشركات العاملة، طالما أنها تسيطر وحدها على كل الأنشطة البترولية وعلى كل التدفقات المالية المتعلقة بها.
أما الدولة وسط ذلك كله، فمحكوم عليها أن تبقى كما يقال كالأطرش في الزفة، بعد أن تم شلها وإبعادها كلياً عن هذه الأنشطة.

حصة الدولة أقل من النصف
لهذه الأسباب، وعلى ضوء عناصر الدخل المذكورة في مرسوم EPA وفي مشروع القانون الضريبي، يتبين أن مجموع حصة الدولة من الأرباح تبقى دون النصف خلال السنوات الأولى من الإنتاج (كما يدل على ذلك الرسم المرفق)، انطلاقاً من فرضية مجموع تكاليف يوازي ثلث مجموع الدخل. في هذه الحالة، لا تتجاوز حصة الدولة من مجموع صافي التدفقات المالية 47%، في مقابل 53% للشركات العاملة، وهو مستوى أدنى بكثير من معدلات تتراوح بين 65% و85% تحصل عليها الدول المنتجة في إطار مئات عقود تقاسم الإنتاج المطبقة في أكثر من 70 دولة في العالم. لا بل إن حصة لبنان تبقى أدنى مما كانت تجنيه الدول المصدرة في القرن الماضي في إطار الامتيازات القديمة، والتي كانت تتكون من إتاوة 12.5% من قيمة الإنتاج، تضاف إليها ضريبة دخل 50%. هذه الفروقات الكبيرة مقارنة بحصة 47% في لبنان تترجم عملياً بخسارات قد تتجاوز مليارات الدولارات.
أما على المدى البعيد فإن تقدير حصة الدولة يصطدم بعقبتين رئيسيتين. الأولى هي استحالة التكهن بتطور المعطيات الأساسية التي ستتحكم بتحديد الأرباح، خاصة كمية ونوعية الاكتشافات المحتملة، وأسعار البترول والغاز، والاستثمارات اللازمة، بالإضافة طبعاً إلى حجم الإنتاج والدخل والتكاليف. أما العقبة الثانية فهي أن معظم المعطيات اللازمة لمعرفة الأرباح، حاضراً ومستقبلاً،

سيكون من شبه المستحيل على لبنان التأكد من دقتها، طالما أن الدولة تم أبعادها كلياً عن أنشطة بترولية وغازية تقوم بها وتسيطر عليها الشركات العاملة. أضف إلى ذلك أن تطور نسب تقاسم الأرباح بين الدولة والشركات يبقى خاضعاً لعوامل «المزايدة» المشار إليها أعلاه، والتي وضعت بشكل يعطي الشركات هامشاً واسعاً من التحرك لتفصيلها على قياسها.
هذا الواقع لم يغير فيه بأي شكل الدور الوحيد الذي يتكرم به المرسوم 43 للدولة، ألا وهو حق طلب تعيين مجرد «مراقب» (كذا) في بعض اجتماعات لجنة إدارة الشركات العاملة (المادة 16 من المرسوم).

*رئيس المركز اللبناني للطاقة والابتكار
*نص مذكرة مرفوعة إلى أعضاء المجلس النيابي

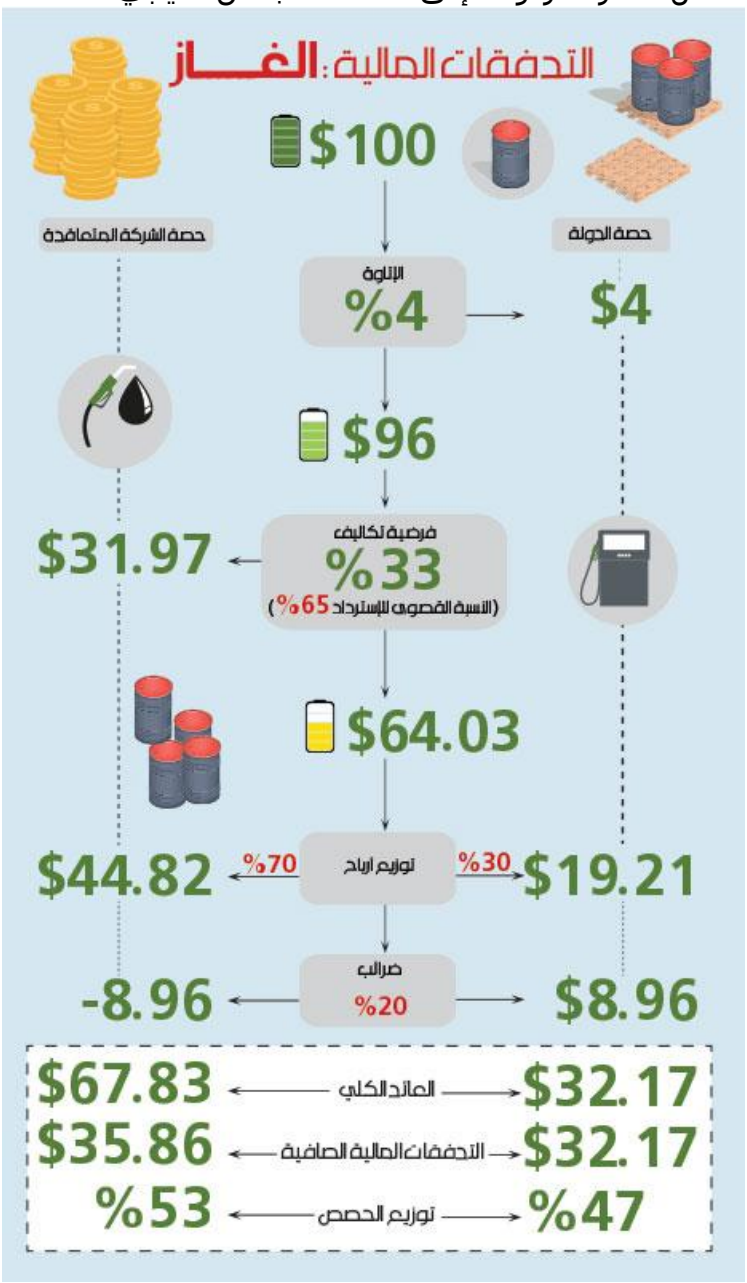

استعادة دور المجلس النيابي
هذا وضع يجعل من الضرورات الملحة عودة المجلس النيابي إلى ممارسة دوره الطبيعي وصلاحياته التشريعية والرقابية في هذا القطاع الحيوي. ويبدو أن هذا الدور يتمثل في الظروف الراهنة في:
(1تصحيح ما حدث من انحرافات وتجاهل للمبادئ الأساسية التي ينص عليها القانون البترولي 132/2010.
(2إخضاع كل اتفاقيات الاستكشاف والإنتاج لموافقة المجلس النيابي للتأكد من التزامها بأحكام القانون.
(3الإسراع في إنشاء شركة نفط وطنية تمثل الدولة في عقود تقاسم إنتاج حقيقية، كما هي الحال في عشرات الدول الأخرى. هذا مع إمكانية فتح رأسمال هذه الشركة لكل اللبنانيين ضمن شروط تؤمن المصلحة العامة،
هذه شروط جوهرية لا بدّ منها كي تكون مقاربة قضية البترول والغاز على مستوى آمال اللبنانيين، وكي لا تستباح حقوقهم في اتفاقيات استكشاف وإنتاج تمتد على ما يقارب أربعين سنة. ومن الطبيعي أن تكون صيانة هذه الحقوق أمانة بين أيدي ممثليهم الشرعيين.

لماذا طمس هوية من يقف وراء بعض الشركات؟
برزت مؤخراً اقتراحات تدابير جديدة تؤدي، لا محالة، إلى زيادة الضبابية حول مسيرة البترول والغاز، وذلك تحت ستار "ضرورة تحفيز الاستثمار وعمل الشركات صاحبة الحقوق وتعزيز تنافسية القطاع البترولي اللبناني."
وإن كانت ضرورة تحفيز الاستثمار وتأمين تنافسية القطاع المذكور من البديهيات، فثمة علامات استفهام كبيرة مطروحة حول المبررات الحقيقية للتدابير الجديدة التي أعلن عنها خاصة خلال ورشة العمل حول "النظام الضريبي للنفط والغاز"، التي نظمتها في 17 شباط 2017 لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه في المجلس النيابي. ومن أهم وأغرب التدابير المقترحة "السماح للشركات المؤهلة مسبقاً بتأسيس شركات مغفلة مملوكة بالكامل من غير اللبنانيين". يضاف إلى هذا السماح بـ"إعفاء" الشركات نفسها المؤهلة مسبقاً من المادة 78 من قانون التجارة، علاوة على تسهيلات وإعفاءات أخرى بعيدة كل البعد عن موضوع "تنافسية القطاع البترولي" وعن المصلحة العامة. خاصة وأن المادة 78 المذكورة من قانون التجارة، والمطلوب إعفاء الشركات البترولية المعنية منها، تقضي بأنه "يجب أن يكون لجميع الشركات المغفلة المؤسسة في لبنان مركز رئيسي في الأراضي اللبنانية، وتكون هذه الشركات حكماً، رغم كل نص مخالف، من الجنسية اللبنانية". وتنص المادة نفسها على أنه "يجب أن يكون ثلث رأسمال الشركات المغفلة التي يكون موضوعها استثمار مصلحة عامة أسهما اسمية لمساهمين لبنانيين ولا يصح التفرغ من هذه الأسهم بأية صفة كانت إلا لمساهمين لبنانيين، وذلك تحت طائلة البطلان."
ومهما كان المقصود من هكذا إعفاءات، فالواقع أنها تعطي الشركات المؤهلة مسبقاً، خاصة الشركات الوهمية أو المشبوهة، إمكانية طمس هوية من يقف وراءها والتنكر في ثياب شركات مغفلة تقبع بعيداً وراء الحدود.

- **الديار – الثلاثاء 08.08.2017**
  - "نفطوغاز" تخطط تحكيم "غازبروم" بخمسة مليارات دولار

التفاصيل:

"نفطوغاز" تخطط تحكيم "غازبروم" بخمسة مليارات دولار
أعلن المدير التجاري لشركة "نفطوغاز" الأوكرانية، يوري فيترينكو، أن الشركة تخطط لزيادة حجم المطالبات ضد "غازبروم" الروسية بموجب الدعوى المتعلقة بعبور الغاز عن طريق أوكرانيا في محكمة ستوكهولم للتحكيم بأكثر من 5 ملايين دولار.
ونقلت سبوتنيك عن فيترينكو اليوم الثلاثاء، قوله في مقابلة للقناة الأوكرانية الخامسة أمس الاثنين: "فيما يتعلق عقد العبور للغاز ونحن في انتظار قرار بشأن دعاوى رفعناها... وقد زادت مطالبنا عن أكثر من 13 مليار دولار، ونحن في الواقع، سنطالب بأكثر من 5 مليارات دولار إضافيا".
وكانت مواد نشرة شركة "غازبروم" الروسية الخاصة بإصدار سندات اليورو ، قد أظهرت في تموز/يوليو الماضي، أن محكمة التحكيم في ستوكهولم، تعتزم اتخاذ قرار نهائي بشأن الخلافات بين شركة "غازبروم" الروسية و "نفطوغاز أوكرانيا" حول مسائل توريد ونقل الغاز عبر الأراضي الأوكرانية في موعد أقصاه 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.
من جانبها أعلنت "غازبروم" أن التوازن في قرار محكمة ستوكهولم هو في صالح الشركة الروسية ونفت الأنباء حول إقرار المحكمة بإلغاء قاعدة "خذ أو ادفع".
وكان رئيس غازبروم أليكسي ميلر، قد أعلن نهاية حزيران/يونيو الماضي أن الشركة ستطعن في القرار المؤقت لتحكيم ستوكهولم بشأن النزاع القضائي مع "نفطوغاز".
والجدير بالذكر أن شركة "غازبروم" الروسية، وشركة "نفطوغاز" الأوكرانية، تتقاضيان لدى محكمة ستوكهولم لفض النزاعات، منذ شهر حزيران/يونيو 2014. وموضوع الدعاوي هو عقود توريد الغاز الطبيعي من روسيا إلى أوكرانيا، وترانزيت الغاز عبر أوكرانيا اعتبارا من العام 2009.

- **الشرق الاوسط – الثلاثاء 08.08.2017**
  - النفط ينخفض عن أعلى مستوى في 9 أسابيع ما زال يتداول فوق 50 دولاراً للبرميل

التفاصيل:

النفط ينخفض عن أعلى مستوى في 9 أسابيع ما زال يتداول فوق 50 دولاراً للبرميل
بينما تجتمع لجنة فنية مشتركة بين دول أوبك ودول من خارجها في أبوظبي، لبحث سبل تعزيز الالتزام باتفاق خفض الإنتاج، تراجعت أسعار النفط أمس الاثنين، مبتعدة عن أعلى مستوى في تسعة أسابيع وسط مخاوف بشأن مستويات الإنتاج المرتفعة من أوبك والولايات المتحدة .
وانخفضت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت، 76.1 في المائة، إلى 50.51 دولار للبرميل بحلول الساعة 30:15 بتوقيت غرينتش. ونزلت العقود الآجلة للخام الأميركي 80.1 في المائة إلى 69.48 دولار للبرميل .والخامان أقل بدولار من المستويات التي بلغاها الأسبوع الماضي، والتي كانت الأعلى منذ أواخر مايو (أيار) عندما اتفق منتجون بقيادة منظمة البلدان المصدرة للبترول)أوبك) على تمديد اتفاق بشأن تقليص الإمدادات بمقدار 8.1 مليون برميل يوميا حتى نهاية مارس (آذار) القادم .وثمة شكوك منذ ذلك الحين حول فعالية التخفيضات، حيث سجل إنتاج أوبك أعلى مستوى هذا العام في يوليو (تموز)، في الوقت الذي بلغت فيه صادرات المنظمة مستوى قياسيا .والتقى أمس مسؤولون من لجنة فنية مشتركة بين دول أوبك ودول من خارج أوبك في أبوظبي تستمر اليوم الثلاثاء، لبحث سبل تعزيز الالتزام باتفاق خفض الإنتاج .وكانت المخاوف بشأن أوبك كافية لتبديد أثر الأنباء التي نشرت أمس الاثنين حول أن إمدادات حقل

الشرارة النفطي الليبي، الذي كان ينتج 270 ألف برميل يوميا، تتوقف تدريجيا. وكانت زيادة إنتاج ليبيا، المعفاة إلى جانب نيجيريا من خفض الإنتاج، عاملا رئيسيا في زيادة إنتاج أوبك .وقالت المؤسسة الوطنية للنفط في بيان إن الإنتاج في حقل الشرارة الليبي، أكبر حقول النفط في البلاد، عاد إلى طبيعتهْ الاثنين بعد أن اقتحم متظاهرون غرفة مراقبة في مصفاة الزاوية في شمال البلاد لفترة وجيزة .وقالت المؤسسة إن العمليات في خط أنابيب ينقل وقود الطائرات والبنزين من الزاوية إلى طرابلس أغلقه المتظاهرون عادت إلى العمل بشكل طبيعي. كان مهندس في حقل الشرارة النفطي الليبي الذي ينتج 270 ألف برميل يوميا، قال أمس إن الحقل يتوقف عن العمل تدريجيا بعد إغلاق غرفة تحكم في مدينة الزاوية بشمال البلاد. ولم يذكر المهندس تفاصيل عن سبب إغلاق غرفة التحكم ولكن تعليقات لعمال نفط على «فيسبوك» قالت إنها تعرضت لهجوم من مجموعة مسلحة .ونقلت رويترز عن مصدر نفطي ليبي تأكيده عملية توقف حقل الشرارة أمس، قوله إن إمدادات البنزين ووقود الطائرات من الزاوية التي تضم مرفأ للتصدير ومصفاة تعطلت أيضا. وقال مصدر في مصفاة الزاوية إن المحطة تعمل بشكل طبيعي لكن مصدرا ملاحيا محليا قال إن بعض المحتجين في الميناء علقوا عمليات التحميل .وقال المصدر الملاحي إن الناقلة دبي بيوتي الإماراتية من المقرر أن تقوم بتحميل 750 ألف برميل في الزاوية يوم الثلاثاء لكن لم يتضح متى ستكون قادرة على تحميل الخام .ولم يصدر تعليق عن المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا والتي تدير حقل الشرارة بالشراكة مع شركة ريبسول وتوتال و(أو إم في)وشتات أويل .والشرارة أكبر حقل في ليبيا ويساهم بنحو ربع إنتاج البلاد .وسجل إنتاج النفط في الولايات المتحدة 43.9 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 28 يوليو، وهو أعلى مستوى منذ أغسطس (آب) 2015 ،كما أنه يزيد 12 في المائة عن المستويات المتدنية التي بلغها في يونيو (حزيران) العام الماضي .وقال غولدمان ساكس إن الطلب على النفط لا يزال قوياً بقيادة النمو الاقتصادي القوي، وفقاً للبيانات المالية مايو ويونيو .وقال البنك في مذكرة يوم الأحد: «تشير البيانات في الولايات المتحدة واليابان والهند والصين وكوريا والبرازيل والمكسيك وإسبانيا وفرنسا، الذين يمثلون 52 في المائة من الطلب العالمي ويسهمون بنسبة 80 في المائة من نموه، إلى نمو الطلب العالمي في يونيو بواقع 54.1 مليون برميل يوميا على أساس سنوي .«وقال البنك إن بيانات مايو ويونيو تشير إلى أن الطلب على النفط نما 81.1 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من 2017 ،بما يزيد على النمو الفصلي الذي توقعه البنك في السابق والبالغ 55.1 مليون برميل يوميا، رغم ارتفاع الأسعار على أساس سنوي .ويتوقع غولدمان ساكس نمو الطلب بواقع 60.1 مليون برميل يوميا في النصف الثاني من العام. كما يتوقع أن يبلغ سعر خام القياس العالمي مزيج برنت 52 دولارا للبرميل في 2017 وأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي 7.3 في المائة.

- **الحياة – الثلاثاء 08.08.2017**

• النفط يتراجع عن أعلى مستوياته في 9 أسابيع

التفاصيل:

النفط يتراجع عن أعلى مستوياته في 9 أسابيع

تراجعت أسعار النفط أمس مبتعدة من أعلى مستوياتها في تسعة أسابيع، وسط مخاوف في شأن مستويات الإنتاج المرتفعة من «أوبك» والولايات المتحدة. وانخفضت العقود الآجلة لخام

القياس العالمي مزيج «برنت» 65 سنتاً، أو ما يعادل 1.24 في المئة، إلى 51.77 دولار للبرميل. ونزلت العقود الآجلة للخام الأميركي 59 سنتاً، أو ما يعادل 1.19 في المئة إلى 48.99 دولار للبرميل. والخامان أقل بدولار من المستويات التي بلغاها الأسبوع الماضي.
وكانت المخاوف في شأن ارتفاع إنتاج «أوبك» وصادراتها، كافية لتبديد أثر الأنباء التي نشرت أمس، في شأن التوقف التدريجي لإمدادات حقل «الشرارة» النفطي الليبي.
وفي السياق، أكدت «المؤسسة الوطنية للنفط» في ليبيا أن الإنتاج في حقل الشرارة، أكبر حقول النفط في ليبيا، عاد إلى طبيعته بعد أن تعطل لفترة وجيزة بسبب اقتحام متظاهرين مسلحين غرفة التحكم في مصفاة الزاوية شمال البلاد. وأضافت أن خط أنابيب ينقل وقود الطائرات والبنزين من الزاوية إلى طرابلس، كان المتظاهرون أغلقوه أيضاً، عاد إلى العمل في شكل طبيعي. وينتج حقل الشرارة النفطي 270 ألف برميل يومياً تمثل نحو 25 في المئة من إنتاج البلاد، وهو مهم لإنعاش إنتاج النفط الليبي، والذي قفز إلى أكثر من مليون برميل يومياً أواخر حزيران (يونيو) من أكثر من 200 ألف برميل يومياً بقليل قبل سنة.
ويذكر أن ليبيا معفاة من اتفاق تقوده «أوبك» لخفض الإمدادات العالمية ودعم أسعار النفط، وكان من شأن تعافي إنتاج البلد تعقيد جهود المنظمة لتقليص الإنتاج.
واضطر العمال لتقليص الإنتاج تدريجياً من حقل الشرارة الواقع جنوب غرب ليبيا. وأكد مصدر ملاحي محلي أن عمليات التحميل في الزاوية تأثرت أيضاً، مضيفاً: «كان من المنتظر تحميل الناقلة دبي بيوتي بشحنة حجمها 750 ألف برميل في الزاوية يوم الثلثاء».
وتشغل المؤسسة الوطنية للنفط حقل الشرارة بالشراكة مع «ريبسول» و «توتال» و «أو إم في» و «شتات أويل».
وشهد الحقل إغلاقات عدة لفترات وجيزة بعدما أعيد فتحه في كانون الأول (ديسمبر) بعد حصار دام سنتين لخط أنابيب الشرارة- الزاوية.
إلى ذلك، أكد بنك «غولدمان ساكس» أن بيانات أيار (مايو) وحزيران تشير إلى أن الطلب العالمي على النفط لا يزال قوياً بقيادة النمو الاقتصادي القوي. ولفت البنك في مذكرة أول من أمس، إلى أن «البيانات في الولايات المتحدة واليابان والهند والصين وكوريا والبرازيل والمكسيك وإسبانيا وفرنسا، الذين يمثلون 52 في المئة من الطلب العالمي ويساهمون بنسبة 80 في المئة من نموه، تشير إلى نمو الطلب العالمي في حزيران بواقع 1.54 مليون برميل يومياً على أساس سنوي».
وأضاف أن «بيانات أيار وحزيران تشير إلى أن الطلب على النفط نما 1.81 مليون برميل يومياً في الربع الثاني من السنة، ما يزيد على النمو الفصلي الذي توقعه البنك في السابق والبالغ 1.55 مليون برميل يومياً، على رغم ارتفاع الأسعار على أساس سنوي».
ويتوقع «غولدمان ساكس» نمو الطلب بواقع 1.60 مليون برميل يومياً في النصف الثاني من السنة، كما يتوقع أن يبلغ سعر خام القياس العالمي مزيج «برنت» 52 دولاراً للبرميل في السنة الجارية، وأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي 3.7 في المئة.
في سياق منفصل، أكدت «شركة تسويق النفط العراقية» (سومو) أمس، أن العراق حدد سعر البيع الرسمي لشحنات أيلول (سبتمبر) من خام البصرة الخفيف المتجهة إلى آسيا عند 0.65 دولار للبرميل أقل من متوسط الأسعار المعروضة لخامي سلطنة عمان ودبي وذلك من دون تغيير عن الشهر السابق.
وأضافت «سومو» في بيان عبر البريد الإلكتروني، أن سعر خام البصرة الثقيل لآسيا في الشهر ذاته تحدد بخصم 4.45 دولار للبرميل مقارنة بمستوى متوسط الأسعار المعروضة لخامي عمان ودبي. وتحدد سعر البيع الرسمي لخام البصرة الخفيف في الشحنات المتجهة إلى أسواق أميركا الشمالية والجنوبية في أيلول عند 0.35 دولار فوق مؤشر «أرغوس» للخام العالي الكبريت، من دون تغيير عن الشهر السابق، في حين تحدد سعر بيع خام كركوك إلى الولايات المتحدة بعلاوة 1.10 دولار للبرميل فوق المؤشر ذاته.

وبالنسبة إلى الشحنات المتجهة إلى أوروبا فقد تحدد سعر خام البصرة الخفيف بزيادة 0.30 دولار على سعر «برنت» المؤرخ منقوصاً منه 2.55 دولار للبرميل، في حين تقرر رفع سعر شحنات أيلول من خام كركوك إلى ما يقل 2.75 دولار عن سعر «برنت» المؤرخ.

- **جريدة الجريدة – الثلاثاء 08.08.2017**
  - النفط الكويتي يرتفع 26 سنتا ليبلغ 49.03 دولار

التفاصيل:

النفط الكويتي يرتفع 26 سنتا ليبلغ 49.03 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 26 سنتا في تداولات أمس الاثنين ليبلغ مستوى 49.03 دولار أميركي مقابل 48.77 دولار للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية تراجعت أسعار النفط في تعاملات أمس مبتعدة عن أعلى مستوى في تسعة أسابيع وسط مخاوف بشأن مستويات الإنتاج المرتفعة من منظمة (أوبك) والولايات المتحدة.

وانخفضت العقود الآجلة لنفط خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط بنحو 59 سنتا ليصل إلى مستوى 48.99 دولار للبرميل فيما انخفضت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج (برنت) أمس بنحو 65 سنتا لتصل إلى مستوى 51.77 دولار للبرميل.

- **صحيفة الاقتصادية – الثلاثاء 08.08.2017**
  - تقرير نفطي: تعميق التخفيضات مخاطرة .. ووتيرة تحسن الأسعار بطيئة نسبيا
  - حقل الشرارة النفطي الليبي يعود إلى طبيعته بعد احتجاج
  - »أدنوك» تعيد تقسيم امتياز نفطي بحري
  - »جولدمان ساكس»: الطلب العالمي على النفط لا يزال قويا

التفاصيل:

تقرير نفطي: تعميق التخفيضات مخاطرة .. ووتيرة تحسن الأسعار بطيئة نسبيا

أكد تقرير "ذا إنرجي كولكتيف" الدولي المتخصص في شؤون الطاقة، أن منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" تبذل جهودا ضخمة لإنقاذ سوق النفط من ظروف صعبة وكانت متدهورة على مدار السنوات الماضية، مشيرا إلى أن "أوبك" تمتلك رؤية إيجابية لارتفاع أسعار النفط، على الرغم من المنافسة المحتدمة مع منتجي النفط الصخري الزيتي في الولايات المتحدة ووجود بعض الدول في "أوبك" ليست حريصة بالشكل الكافي على دعم وحدة المنظمة.

وأوضح التقرير الدولي أن حالة التعافي آخذة في التحسن لكن بوتيرة بطيئة نسبيا ولا تواكب تطلعات السوق، لافتا إلى أن منظمة "أوبك" التي بدأت اجتماعا فنيا أمس الإثنين في أبوظبي

تبذل جهدا مخلصا لتعزيز الامتثال للخفض الجماعي لكن المجموعة لا تواجه خيارات كثيرة في محاولتها لتحقيق التوازن في السوق.
وذكر التقرير أنه تم طرح احتمالات إجراء تخفيضات إنتاجية أعمق لكن الأمر يمثل خطورة نظرا لأنه يتطلب مزيدا من التضحية في مقابل مردود وعائد غير مؤكد، مشيرا إلى أن "أوبك" تكافح من أجل الحفاظ على الامتثال لتخفيضاتها الحالية وذلك على الرغم من أن بعض الدول تخالف البيانات المتفق عليها.
وأضاف التقرير أن "المخالفات لاتفاق خفض الإنتاج في بعض الدول إلى جانب إقدام نيجيريا وليبيا "المعفاتين من الخفض" على تعزيز الإنتاج قفز بإنتاج "أوبك" في يوليو الماضي بمقدار 90 ألف برميل يوميا، ما جعل الإنتاج الجماعي لدول المنظمة في أعلى نقطة له حتى الآن على مدى العام."
وفي سياق متصل، استهلت أسعار النفط الخام تعاملات الأسبوع على تسجيل انخفاضات سعرية بسبب استمرار زيادات الإنتاج الأمريكي وبعض دول "أوبك" على الرغم من تراجع المخزونات وعدد الحفارات الأمريكية.
وتترقب السوق نتائج اجتماع اللجنة الفنية للمنتجين في لجنة مراقبة اتفاق خفض الإنتاج التي بدأت أعمالها أمس في أبوظبي وتستمر يومين وتبحث آليات دعم الاستقرار في السوق ورفع مستوى الالتزام والامتثال لحصص خفض الإنتاج وفق اتفاق فيينا الذي جمع دول "أوبك" وعدد من المنتجين المستقلين بقيادة روسيا.
وفي هذا الإطار، قال لـ "الاقتصادية" دييجو بافيا مدير شركة أينو إنرجي للطاقة في هولندا، "إن اجتماع الخبراء والفنيين في "أوبك" وخارجها في أبوظبي يجيء في توقيت دقيق يسابق فيه المنتجون الزمن من أجل استعادة التوازن في السوق"، متوقعا أن يركز الاجتماع على التوصية بآليات جديدة تمكن من الوصول إلى أعلى نسبة التزام بخفض الإنتاج إلى جانب الحد من تأثير عديد من الصعوبات التي تعتري السوق في الآونة الأخيرة.
واعتبر أن المشكلة الرئيسية والتحدي الأكبر الذي يواجه المنتجين حاليا هو ارتفاع إنتاج منظمة "أوبك" بشكل واسع في الشهرين الأخيرين على الرغم من قيادتها جهود خفض الإنتاج ويرجع ذلك إلى تأرجح نسبة الامتثال إلى جانب عمليات الضخ الواسعة في الإمدادات النفطية التي قادتها نيجيريا وليبيا اللتان لا تقع عليهما أي التزامات تجاه خفض الإنتاج بموجب اتفاق فيينا.
وأضاف أنه "من المعروف أن اتفاق خفض الإنتاج يقضي بخفض 1.8 مليون برميل يوميا من إنتاج نحو 24 دولة في "أوبك" وخارجها بينما يقدر البعض الزيادات التي أقدمت عليها ليبيا ونيجيريا أخيرا بنحو 800 ألف إلى مليون برميل يوميا وهو ما يعني أن حجم الخفض المتبقي لا يتجاوز 800 ألف برميل وهو غير كاف لعلاج مشكلة تخمة المعروض الواسعة المهيمنة على الأسواق على مدار السنوات الثلاث الماضية."
من جانبه، أكد لـ "الاقتصادية" أرورو تاكاهاشي مدير شركة طوكيو للغاز في فرنسا، أن اجتماع أبوظبي من المتوقع أن يعطي دفعة لجهود الالتزام بخفض الإنتاج باعتباره الطريق الوحيدة لاستعادة الاستقرار والتوازن في السوق، مشيرا إلى أنه لحسن الحظ أن السوق في الفترة الحالية تشهد تناميا ملحوظا في مستويات الطلب سواء الأمريكي أو في الاقتصاديات الصاعدة بقيادة الهند والصين وهو ما يجعل مهمة المنتجين ليست صعوبة ويجعل ظروف السوق مواتية أكثر من فترات سابقة.
وقال "إن السعودية تتبنى سياسات نفطية متميزة حيث تقود خفض الإنتاج الدولي كما خفضت صادراتها إلى أدنى مستوى تعزيزا لتعافي الأسعار وللإسراع في السحب من المخزونات النفطية في الولايات المتحدة، لذا فإن أغلب التقليص في الصادرات يتمحور في الصادرات إلى السوق الأمريكية."
وبين أن الاحتياطيات المتضخمة لا تشجع المشترين الأمريكيين على شراء شحنات كبيرة من النفط الخام من الأسواق الدولية التي تعاني بالفعل حالة واسعة من تخمة المعروض، مشيرا إلى ضرورة أن تلتزم بقية دول "أوبك" بنفس التوجه خاصة العراق التي لجأت أخيرا إلى زيادة صادراتها

إلى الولايات المتحدة.
بدورها، أوضحت لـ "الاقتصادية"، تي يتينج مدير المعادن والمناجم في شركة "إي أيه سنجابور"، أن النفط الصخري الأمريكي يشهد حالة من تقلص الإنتاجية بسبب التوسع الكبير السابق والإفراط في أنشطة الحفر في مناطق معينة والجميع يدرك حاليا تسارع انخفاض معدلات الإنتاج من آبار النفط الصخري الزيتي، مشيرة إلى أن النضوب السريع هو السمة المهيمنة على أغلب حقول النفط الصخري حيث لا يتمتع باستقرار مستوى الإنتاج المرتفع إلا لعدة أشهر فقط.
وقالت "إن شركات النفط الصخري الأمريكي تركز على رفع مستويات الكفاءة في الحفر والإنتاج وضغط التكاليف وتمكنت بالفعل من خفض سعر التعادل إلى أدنى مستوى في ثلاث سنوات"، لافتة إلى أن إحدى الآليات المهمة التي تتبعها الشركات الأمريكية حاليا هي حفر عديد من الآبار المتقاربة جغرافيا، ما يوفر كثيرا من التكاليف الإنتاجية لكنه في نفس الوقت يؤدي إلى تآكل الاحتياطيات على نحو متسارع في بعض المناطق."
وذكرت أن معدل نضوب الحقل النفطي الصخري سريع جدا وتتم معالجة الأمر حاليا عن طريق زيادة واسعة مقابلة في الاستثمارات الجديدة، لكن هذا الأمر لا يمكن أن يستمر بهذه الوتيرة خاصة في حال تراجع الأسعار، حيث لن يتاح تعويض هذا النضوب باستثمارات مقابلة وبالتالي سيتغلب اتجاه الانخفاض على النفط الصخري بمرور الوقت.
وفيما يخص الأسعار، تراجعت أسعار النفط أمس، مبتعدة عن أعلى مستوى في تسعة أسابيع وسط مخاوف بشأن مستويات الإنتاج المرتفعة من "أوبك" والولايات المتحدة.
وانخفضت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 65 سنتا، أو ما يعادل 1.24 في المائة، إلى 51.77 دولار للبرميل بحلول الساعة 0926 بتوقيت جرينتش، ونزلت العقود الآجلة للخام الأمريكي 59 سنتا، أو ما يعادل 1.19 في المائة إلى 48.99 دولار للبرميل.
والخامان أقل بدولار من المستويات التي بلغاها الأسبوع الماضي، التي كانت الأعلى منذ أواخر أيار (مايو) الماضي، عندما اتفق منتجون بقيادة منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" على تمديد اتفاق بشأن تقليص الإمدادات بمقدار 1.8 مليون برميل يوميا حتى نهاية آذار (مارس) المقبل.
وثمة شكوك منذ ذلك الحين حول فعالية التخفيضات حيث سجل إنتاج "أوبك" أعلى مستوى هذا العام في تموز (يوليو) الماضي، في الوقت الذي بلغت فيه صادرات المنظمة مستوى قياسيا.
والتقى مسؤولون من لجنة فنية مشتركة بين دول "أوبك" ودول من خارج "أوبك" في أبوظبي أمس الإثنين واليوم لبحث سبل تعزيز الالتزام باتفاق خفض الإنتاج.
وكانت المخاوف بشأن "أوبك" كافية لتبديد أثر الأنباء التي نشرت أمس، حول أن إمدادات حقل الشرارة النفطي الليبي، الذي كان ينتج 270 ألف برميل يوميا، تتوقف تدريجيا. وكانت زيادة إنتاج ليبيا، المعفاة إلى جانب نيجيريا من خفض الإنتاج، عاملا رئيسيا في زيادة إنتاج "أوبك."
وسجل إنتاج النفط في الولايات المتحدة 9.43 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 28 يوليو، وهو أعلى مستوى منذ آب (أغسطس) 2015 كما أنه يزيد 12 في المائة على المستويات المتدنية التي بلغها في حزيران (يونيو) العام الماضي.
وتراجعت أسعار النفط في السوق الأوروبية أمس، لتبدد كامل مكاسبها المحققة يوم الجمعة الماضي، بعد انخفاض منصات الحفر في الولايات المتحدة، ويأتي هذا التراجع قبيل اجتماع اللجنة الفنية المشتركة لـ "أوبك" والمنتجين المستقلين في أبو ظبي لبحث سبل تعزيز الامتثال لاتفاق خفض الإنتاج العالمي.
وتراجع الخام الأمريكي إلى مستوى 48.95 دولار للبرميل من مستوى الافتتاح 49.57 دولار، بحلول الساعة 09:10 بتوقيت جرينتش، وسجل أعلى مستوى 49.68 دولار، وأدنى مستوى 48.88 دولار.
ونزل خام برنت إلى مستوى 51.75 دولار للبرميل من مستوى الافتتاح 52.40 دولار، وسجل أعلى مستوى 52.51 دولار، وأدنى مستوى 51.64 دولار.
وحقق النفط الخام الأمريكي الجمعة الماضي، ارتفاعا بنسبة 1.2 في المائة، في ثاني مكسب خلال ثلاثة أيام، وصعدت عقود برنت بنسبة 0.8 في المائة، بعد انخفاض منصات الحفر الأمريكية.

وأعلنت شركة "بيكر هيوز" للخدمات النفطية الجمعة الماضي، انخفاض منصات الحفر في الولايات المتحدة بمقدار منصة، إلى إجمالي 765 منصة، في ثاني انخفاض خلال ثلاثة أسابيع.
وفقدت أسعار النفط نسبة 0.6 في المائة على مدار تعاملات الأسبوع الماضي، لتتكبد خسارة أسبوعية، تحت ضغط ارتفاع صادرات "أوبك" لمستوى قياسي في تموز (يوليو) الماضي، بفعل ارتفاع إمدادات ليبيا ونيجيريا المعفاتين من اتفاق خفض المعروض العالمي.
وتراجعت سلة خام "أوبك" وسجل سعرها 49.94 دولار للبرميل يوم الجمعة الماضي، مقابل 50.24 دولار للبرميل في اليوم السابق.
وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" أمس، "إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 14 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق أول انخفاض عقب ارتفاعين سابقين، كما أن السلة بقيت تقريبا عند نفس مستوى آخر تعاملات شهر يوليو الماضي الذي سجلت فيه 49.97 دولار للبرميل."

حقل الشرارة النفطي الليبي يعود إلى طبيعته بعد احتجاج

قالت المؤسسة الوطنية للنفط في بيان إن الإنتاج في حقل الشرارة الليبي، أكبر حقول النفط في البلاد، عاد إلى طبيعته أمس، بعد أن اقتحم متظاهرون غرفة مراقبة في مصفاة الزاوية في شمال البلاد لفترة وجيزة.
وذكرت المؤسسة أن العمليات في خط أنابيب ينقل وقود الطائرات والبنزين من الزاوية إلى طرابلس أغلقه المتظاهرون عادت إلى العمل بشكل طبيعي.
وكان مهندس في حقل الشرارة النفطي الليبي الذي ينتج 270 ألف برميل يوميا أكد أن الحقل يتوقف عن العمل تدريجيا بعد إغلاق غرفة تحكم في مدينة الزاوية بشمال البلاد. ولم يذكر المهندس تفاصيل عن سبب إغلاق غرفة التحكم ولكن تعليقات لعمال نفط على فيسبوك قالت إنها تعرضت لهجوم من مجموعة مسلحة.
وجرى إعفاء ليبيا من اتفاق تقوده أوبك يهدف إلى خفض إنتاج النفط العالمي لدعم أسعاره، وأدى تعافي إنتاج البلاد خلال السنة الأخيرة إلى تعقيد جهود المنظمة الرامية إلى تقليص الإمدادات العالمية.
ووفقا لـ"رويترز"، أكد مصدر في مصفاة الزاوية أن المحطة تعمل بشكل طبيعي لكن مصدرا ملاحيا محليا قال إن بعض المحتجين في الميناء علقوا عمليات التحميل.
وذكر المصدر الملاحي أن الناقلة دبي بيوتي الإماراتية من المقرر أن تقوم بتحميل 750 ألف برميل في الزاوية اليوم، لكن لم يتضح متى ستكون قادرة على تحميل الخام.
ولم يصدر تعليق عن المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا التي تدير حقل الشرارة بالشراكة مع شركة ريبسول وتوتال و(أو.إم.في) وشتات أويل. وقال المهندس إنه بسبب إغلاق غرفة التحكم فإن النفط الموجود في الأنابيب الممتدة من الشرارة إلى الزاوية سيعاد إلى الحقل وسيتم وقف الإنتاج تدريجيا مع ملء صهاريج التخزين الفارغة.
والشرارة أكبر حقل في ليبيا ويسهم بنحو ربع إنتاج البلاد.
وكانت إعادة فتح الحقل في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، بعد إغلاقه لمدة عامين عاملا رئيسا في زيادة إنتاج ليبيا من النفط الذي ارتفع بما يزيد قليلا على 200 ألف برميل يوميا قبل عام إلى أكثر من مليون برميل يوميا في أواخر حزيران (يونيو).
لكن منذ حزيران (يونيو) الماضي، تعرض الشرارة لعدة إغلاقات وجيزة بسبب هجمات جماعات مسلحة واحتجاج العمال في الحقل.

»أدنوك» تعيد تقسيم امتياز نفطي بحري
قالت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) المملوكة للحكومة أمس، إنها ستقسم امتياز نفطي بحري تابع لها تديره شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية (أدما العاملة) إلى اثنين أو أكثر بشروط تجارية جديدة لضمان تحقيق قيمة إضافية وتوفير مزيد من فرص الشراكة.
وذكرت أدنوك أنها في مرحلة متقدمة من المفاوضات مع ما يزيد على 12 من الشركاء المحتملين، وفقا لـ"رويترز". وتنتهي مدة سريان رخصة التشغيل الحالية للامتياز في آذار (مارس) المقبل.
وأوضحت أدنوك أن الشركاء المحتملين هم مزيج من الشركاء الحاليين في امتياز الحقول البحرية لأدنوك وشركاء جدد دون أن تحدد هؤلاء الشركاء.
وستمتلك أدنوك 60 في المائة من مناطق الامتياز الجديدة.
وفي الشهر الماضي أعلنت أدنوك أنها ستوسع نموذجها للشراكة لتوفير فرص شراكة استثمارية مشتركة جديدة في مختلف أنشطتها.
وقال سلطان أحمد الجابر الرئيس التنفيذي لمجموعة أدنوك في البيان الصادر أمس، إن شركته تتطلع إلى الشركاء "القادرين على تقديم أفكار مبتكرة وقيمة إضافية من خلال القيام بدور مكمل لخبراتنا عبر توظيف التكنولوجيا المتطورة وضخ الاستثمارات طويلة الأجل وضمان دخول أسواق جديدة والالتزام بالمساهمة في تعزيز فعالية العمليات التشغيلية، والاستعداد للاستثمار في مختلف مجالات وجوانب الأعمال."

»جولدمان ساكس»: الطلب العالمي على النفط لا يزال قويا
أكد مصرف جولدمان ساكس أن بيانات أيار (مايو) وحزيران (يونيو) الماضيين، تشير إلى أن الطلب العالمي على النفط لا يزال قويا بقيادة النمو الاقتصادي القوي.
وقال المصرف في مذكرة أمس الأول، "تشير البيانات في الولايات المتحدة واليابان والهند والصين وكوريا والبرازيل والمكسيك وإسبانيا وفرنسا، الذين يمثلون 52 في المائة من الطلب العالمي ويسهمون بنسبة 80 في المئة من نموه، إلى نمو الطلب العالمي في يونيو بواقع 1.54 مليون برميل يوميا على أساس سنوي"، بحسب "رويترز."
وذكر البنك أن بيانات أيار (مايو) وحزيران (يونيو) تشير إلى أن الطلب على النفط نما 1.81 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من 2017، بما يزيد على النمو الفصلي الذي توقعه البنك في السابق والبالغ 1.55 مليون برميل يوميا، رغم ارتفاع الأسعار على أساس سنوي.
ويتوقع جولدمان ساكس نمو الطلب بواقع 1.60 مليون برميل يوميا في النصف الثاني من العام.
كما يتوقع أن يبلغ سعر خام القياس العالمي مزيج برنت 52 دولارا للبرميل في 2017 وأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي 3.7 في المائة.

- **CNN Arabic – الثلاثاء 08.08.2017**
  - رئيس قطر للبترول: الاعتماد على ميناء حمد عوضاً عن "جبل علي" لنقل المنتجات البترولية

التفاصيل:

رئيس قطر للبترول: الاعتماد على ميناء حمد عوضاً عن "جبل علي" لنقل المنتجات البترولية

دبي، الإمارات العربية المتحدة (--(CNNوقعت الشركة القطرية لإدارة الموانئ "موانئ قطر" مع شركة قطر لتسويق وتوزيع الكيماويات والبتروكيماويات "منتجات" الذراع التسويقية لـ"قطر للبترول"، مذكرة تفاهم للتعاون والاستفادة من خدمات ميناء حمد لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

وقال وزير المواصلات والاتصالات القطري، جاسم بن سيف السليطي، الاثنين، إن مذكرة التفاهم تقضي بتوزيع الصادرات القطرية من المواد الكيميائية والبتروكيميائية إلى أكثر من 135 دولة، حسبما نقلت الوزارة. كما أعلن الوزير افتتاح ثلاثة خطوط ملاحية جديدة مباشرة بين ميناء حمد وموانئ في باكستان وماليزيا وتايوان، ابتداءً من الشهر المقبل.

ومن جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة قطر للبترول، سعد شريدة الكعبي: "رب ضرة نافعة.. أمور كثيرة طورت جهودنا الداخلية.. وميناء (حمد) صرح كبير.. وهو من أكبر الموانئ في المنطقة، وهو مفخرة لنا كلنا في قطر، واستعماله بدلاً من جبل علي (في دبي بالإمارات العربية المتحدة)، لأننا اضطررنا لفعل هذا الشيء.. ولكن ذلك له منافع كبيرة للميناء، ولمصانعنا أيضاً أن يكون لدينا ميناء خاص بنا يصدر للجهات بطريقة مباشرة."

وأضاف الكعبي أن "الصادرات البتروكيماوية القطرية من خلال ميناء حمد تبلغ 2.2 مليون طن متري أو ما يعادل 150 ألف حاوية مكافئة سنوياً، ما يمثل 75 في المائة من حجم صادرات الحاويات بدولة قطر."

ويُذكر أنه منذ اندلاع أزمة قطع المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين ومصر العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع قطر، أغلقت الرياض وأبوظبي كافة المنافذ البحرية والجوية أمام الحركة القادمة من والمغادرة إلى قطر ومنع العبور لوسائل النقل القطرية كافة القادمة والمغادرة. ومن جانبها، أعلنت الدوحة خلال الشهر الأول من قطع الدول الأربع العلاقات معها، تدشين خطوط ملاحية جديدة بين ميناء حمد وموانئ في سلطنة عُمان والهند وتركيا.

- **دار الخليج الاقتصادى – الثلاثاء 08.08.2017**
  - «جولدمان ساكس»: الطلب العالمي على الخام لا يزال قوياً - النفط يهبط من أعلى مستوى في تسعة أسابيع وسط ترقب «أوبك»

التفاصيل:

«جولدمان ساكس»: الطلب العالمي على الخام لا يزال قوياً - النفط يهبط من أعلى مستوى في تسعة أسابيع وسط ترقب «أوبك»

تراجعت أسعار النفط في الأسواق العالمية، لتهبط من أعلى مستوى في تسعة أسابيع أمس، وسط مخاوف بشأن مستويات الإنتاج المرتفعة من أوبك والولايات المتحدة.

وانخفضت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 74 سنتاً، أو ما يعادل 1.41 في المئة، إلى 51.68 دولار للبرميل، ونزلت العقود الآجلة للخام الأمريكي 74 سنتاً، أو ما يعادل 1.49 في المئة إلى 48.84 دولار للبرميل.

والخامان أقل بدولار من المستويات التي بلغاها الأسبوع الماضي، التي كانت الأعلى منذ أواخر مايو/ أيار عندما اتفق منتجون بقيادة منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) على تمديد اتفاق بشأن تقليص الإمدادات بمقدار 1.8 مليون برميل يوميا حتى نهاية مارس /آذار القادم.

ثمة شكوك منذ ذلك الحين حول فعالية التخفيضات حيث سجل إنتاج أوبك أعلى مستوى هذا العام في يوليو /تموز في الوقت الذي بلغت فيه صادرات المنظمة مستوى قياسياً.
وكانت المخاوف بشأن أوبك كافية لتبديد أثر الأنباء حول أن إمدادات حقل الشرارة النفطي الليبي، الذي كان ينتج 270 ألف برميل يومياً، تتوقف تدريجياً، وكانت زيادة إنتاج ليبيا، المعفاة إلى جانب نيجيريا من خفض الإنتاج، عاملاً رئيسياً في زيادة إنتاج أوبك.
وسجل إنتاج النفط في الولايات المتحدة 9.43 مليون برميل يومياً في الأسبوع المنتهي في 28 يوليو/ تموز، وهو أعلى مستوى منذ أغسطس/آب 2015 كما أنه يزيد 12 في المئة على المستويات المتدنية التي بلغها في يونيو/حزيران الماضي.

ارتفاع الأسعار
وقال جولدمان ساكس إن بيانات شهري مايو ويونيو تشير إلى أن الطلب العالمي على النفط لا يزال قوياً بقيادة النمو الاقتصادي القوي.
وأكد البنك: «تشير البيانات في الولايات المتحدة واليابان والهند والصين وكوريا والبرازيل والمكسيك وإسبانيا وفرنسا، الذين يمثلون 52 في المئة من الطلب العالمي ويسهمون بنسبة 80 في المئة من نموه، إلى نمو الطلب العالمي في يونيو بواقع 1.54 مليون برميل يومياً على أساس سنوي.«
وقال البنك إن بيانات مايو ويونيو تشير إلى أن الطلب على النفط نما 1.81 مليون برميل يومياً في الربع الثاني من 2017، بما يزيد على النمو الفصلي الذي توقعه البنك في السابق والبالغ 1.55 مليون برميل يوميا، رغم ارتفاع الأسعار على أساس سنوي. وتوقع جولدمان ساكس نمو الطلب بواقع 1.60 مليون برميل يومياً في النصف الثاني من العام. كما يتوقع أن يبلغ سعر خام القياس العالمي مزيج برنت 52 دولاراً للبرميل في 2017 وأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي 3.7 في المئة.

سعر الخام العراقي
وقالت شركة تسويق النفط العراقية (سومو) إن العراق حدد سعر البيع الرسمي لشحنات سبتمبر/ أيلول من خام البصرة الخفيف المتجهة إلى آسيا عند 0.65 دولار للبرميل أقل من متوسط الأسعار المعروضة لخامي سلطنة عمان ودبي وذلك دون تغيير عن الشهر السابق.
وقالت سومو إن سعر خام البصرة الثقيل لآسيا في الشهر ذاته تحدد بخصم 4.45 دولار للبرميل مقارنة مع مستوى متوسط الأسعار المعروضة لخامي عمان ودبي.
وتحدد سعر البيع الرسمي لخام البصرة الخفيف في الشحنات المتجهة إلى أسواق أمريكا الشمالية والجنوبية في سبتمبر عند 0.35 دولار فوق مؤشر أرجوس للخام العالي الكبريت وذلك دون تغيير عن الشهر السابق في حين تحدد سعر بيع خام كركوك إلى الولايات المتحدة بعلاوة 1.10 دولار للبرميل فوق المؤشر ذاته.
وبالنسبة للشحنات المتجهة إلى أوروبا فقد تحدد سعر خام البصرة الخفيف بزيادة 0.30 دولار إلى سعر برنت المؤرخ منقوصاً منه 2.55 دولار للبرميل في حين تقرر رفع سعر شحنات سبتمبر/ أيلول من خام كركوك إلى ما يقل 2.75 دولار عن سعر برنت المؤرخ.
إلى ذلك قال مهندس في حقل الشرارة النفطي الليبي الذي ينتج 270 ألف برميل يومياً إن الحقل يتوقف عن العمل تدريجياً بعد إغلاق غرفة تحكم في مدينة الزاوية بشمال البلاد.
وجرى إعفاء ليبيا من اتفاق تقوده أوبك يهدف إلى خفض إنتاج النفط العالمي لدعم أسعاره، وأدى تعافي إنتاج البلاد خلال السنة الأخيرة إلى تعقيد جهود المنظمة الرامية إلى تقليص الإمدادات العالمية.
وقال مصدر نفطي ليبي إن إمدادات البنزين ووقود الطائرات من الزاوية التي تضم مرفأ للتصدير ومصفاة تعطلت أيضاً.
ولم يصدر تعليق عن المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا التي تدير حقل الشرارة بالشراكة مع شركة ريبسول وتوتال و(أو.إم.في) وشتات أويل.

وقال المهندس إنه بسبب إغلاق غرفة التحكم فإن النفط الموجود في الأنابيب الممتدة من الشرارة إلى الزاوية سيعاد إلى الحقل وسيتم وقف الإنتاج تدريجياً مع ملء صهاريج التخزين الفارغة. والشرارة أكبر حقل في ليبيا ويساهم بنحو ربع إنتاج البلاد.